

محمد المصري*

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني واليمني نحو موضوعات وطنية راهنة

مقدمة

يكون لكل فرد في المجتمع احتمالاً متساوٍ في الظهور في العينة. وبلغ معدل الثقة في هذا الاستطلاع ٩٧,٥٪، وبهامش خطأ ± ٢ ٪.

أولاً: اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مفاوضات السلام والمصالحة الوطنية

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني بشأن جولات كيري لتوقيع "اتفاق الإطار"

في ضوء الجولات التي أجراها وزير الخارجية الأميركي جون كيري من أجل توقيع "اتفاق الإطار" لاستئناف المفاوضات ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، سُئل الفلسطينيون حول جولات كيري، وهل سيكون توقيع هذا الاتفاق في مصلحة الفلسطينيين أم الإسرائيلييين؟ لقد أفاد ٨٩٪ من الرأي العام الفلسطيني بأن "اتفاق الإطار" الذي يروّج له كيري سيكون في مصلحة الإسرائيليين (٧٥٪) سيكون هذا الاتفاق في مصلحة الإسرائيليين، و١٤٪ سيكون هذا الاتفاق في مصلحة الإسرائيليين (إلى حد ما)، مقابل ٣٪ من الفلسطينيين أفادوا بأن اتفاق الإطار سيكون في مصلحة الفلسطينيين (١٪) في مصلحة الفلسطينيين، و٢٪ في مصلحة الفلسطينيين (إلى حد ما).

إن تحليل اتجاهات الرأي العام الفلسطيني في كل من الضفة وغزة بشأن "اتفاق الإطار"، يشير إلى توافق كل من مستجبي الضفة وغزة على أنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين؛ إذ إن ٨٩٪ من مستجبي الضفة أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين، مقابل ٨٦٪ عند مستجبي غزة. وعلى الرغم من عدم وجود تباين بين مستجبي الضفة وغزة بشأن هذه المسألة، فإن التباين بينهم يظهر حول الدرجة التي سيكون فيها "اتفاق الإطار" في مصلحة الإسرائيليين؛ إذ إن ٧٨٪ من مستجبي الضفة أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين، و١١٪ أفادوا بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين إلى حد ما. أما في غزة فقد كانت النسبة ٦٥٪ بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين و٢١٪ بأنه سيكون في مصلحة الإسرائيليين إلى حد ما.

إن توافق الفلسطينيين على أن "اتفاق الإطار" الذي يروّج له كيري يصبّ في المحصلة النهائية في مصلحة إسرائيل، هو تعبير جلي عن رفض واسع لهذا الاتفاق في الشارع الفلسطيني.

أنجز المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات استطلاع المؤشر العربي لعام ٢٠١٤ في فلسطين خلال الفترة ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ - ٢ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي اليمن خلال الفترة ٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ - ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٤. ويعد المؤشر العربي استطلاعاً سنوياً يقوم المركز العربي بتنفيذه في البلدان العربية؛ بهدف الوقوف على اتجاهات الرأي العام العربي نحو مجموعة من الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك اتجاهات الرأي العام نحو قضايا الديمقراطية والمشاركة السياسية والمدنية وتقييم المستجيبين لمؤسسات دولهم.

لقد تضمّن استطلاعاً المؤشر العربي في فلسطين واليمن لعام ٢٠١٤، إضافة إلى الأسئلة الرئيسة والأساسية المتكررة سنوياً، مجموعة من الأسئلة تهدف إلى التعرف على اتجاهات الرأي الفلسطيني واليميني نحو مجموعة من الموضوعات المتعلقة بهذين البلدين؛ وذلك تماشياً مع تقاليد المركز العربي بتضمين المؤشر مجموعة من الأسئلة التي تقيس اتجاهات الرأي العام في المنطقة العربية نحو قضايا وطنية راهنة يتفاعل معها المواطنون ويتأثرون بها. وتضمّن استمارة المؤشر العربي في فلسطين اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو عملية مفاوضات السلام والمصالحة الوطنية الفلسطينية. أما استمارة اليمن فقد تضمّنت أسئلة حول اتجاهات الرأي العام اليمني نحو مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتمثلة بـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" ونتائجه.

ويعرض هذا التقرير النتائج الرئيسة لاتجاهات الرأي العام الفلسطيني والرأي العام اليمني نحو المواضيع التالية:

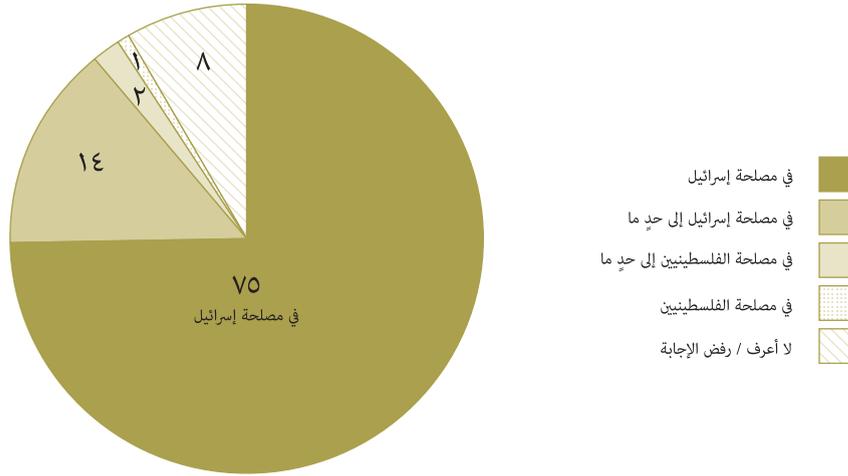
أولاً: اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مفاوضات السلام والمصالحة الوطنية الفلسطينية.

ثانياً: اتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل" وإجراءات المرحلة الانتقالية الثانية.

وقد نُفذ استطلاع المؤشر العربي ميدانياً في فلسطين على عينة من ١٥٢٠ مستجيباً، وفي اليمن على عينة من ١٥٠٠ مستجيباً، من خلال إجراء مقابلات "وجاهية". ويستخدم المؤشر العربي العينة العنقودية الطبقيّة مُتعددة المراحل المُنتظمة والموزونة ذاتياً والمُتناسبة مع الحجم. وقد أُخذ في الاعتبار التوزيع الجندري (الذكور والإناث)، ومتغير الحضر والريف، وكذلك التقسيمات الإدارية الرئيسة، بحيث

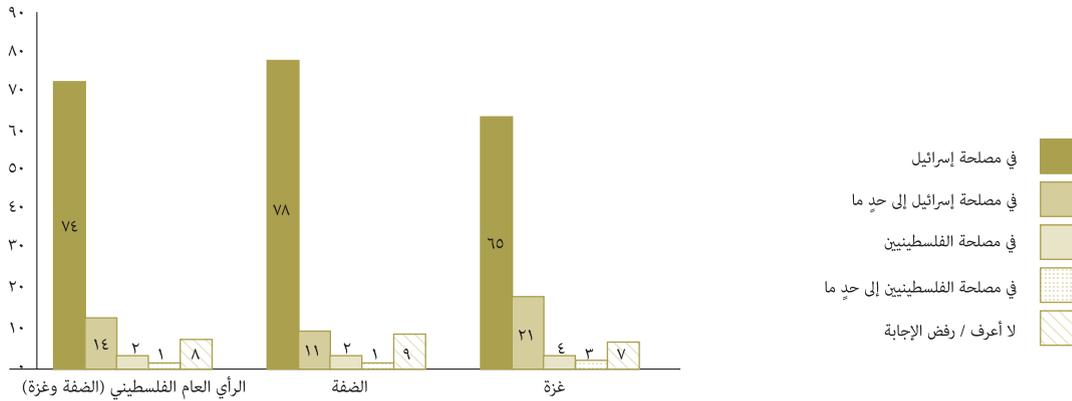
الشكل (١)

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني بشأن "اتفاق الإطار" الذي يروج له جون كيري



الشكل (٢)

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني في الضفة وغزة بشأن "اتفاق الإطار" الذي يروج له جون كيري



أنّ الرأي العام الفلسطيني يعتبر أنّ هذه الموضوعات قد أصبحت بمنزلة ثوابت رئيسة للشعب الفلسطيني تكرّست عبر تاريخ القضية الفلسطينية ولا يحق التنازل عنها. ومن المهم الإشارة هنا إلى أنّ أغلبية هذه الشروط مثل سيطرة إسرائيل على المعابر البرية والبحرية والجوية، واستمرار التنسيق الأمني، وإبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار، والاستيطان الإسرائيلي هي إجراءات مُطبقة على أرض الواقع وبشكل فعليّ من قبل إسرائيل على الفلسطينيين، وهي عوامل رئيسة في استمرار معاناتهم اليومية، وهي كذلك محل إجماع فلسطينيّ على رفضها.

المُصالحة الوطنية الفلسطينية

كما تمّت الإشارة سابقاً، فقد تضمّن استطلاع المؤشر العربي في فلسطين أسئلة بشأن المُصالحة الوطنية الفلسطينية. وتكمن أهمية التعرّف على اتجاهات الرأي العام الفلسطينيّ نحو هذا الموضوع بسبب أهميته بالنسبة إلى القضية الفلسطينية بصفة عامّة وإلى المجتمع الفلسطينيّ في الضفة وقطاع غزة بصفة خاصة، في ظل استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني على مدار أكثر من سبعة أعوام. وفي هذا السياق، فقد تم عرض ثلاثة إجراءات على المستجيبين عادةً ما يجري تداولها كإجراءات ضرورية لتحقيق المُصالحة الوطنية الفلسطينية، وهي إجراء انتخابات رئاسيّة، وإجراء انتخابات تشريعيّة، وإعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية. وطُلب من المستجيبين أن يرتبوا هذه الإجراءات حسب أهميتها في سبيل تحقيق المُصالحة الوطنية.

وتُظهر النتائج أنّ الرأي العام الفلسطيني غير منحاز بشكل كبير بشأن أن تكون إحدى هذه الإجراءات لها أولوية على حساب الأخرى؛ فقد توزّعت آراء الفلسطينيين على أولوية الإجراءات الثلاثة وبشكل متقارب. لكنّ الكتلة الأكبر من الرأي العام الفلسطينيّ وبنسبة ٣٨٪ أفادت بأنّ إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية هي أهم إجراء يجب عمله من أجل تحقيق المُصالحة الوطنية. ويرى ٢٨٪ من المُستجيبين أنّ إجراء انتخابات تشريعيّة هو أهم إجراء لتحقيق المُصالحة، فيما أفاد ٢٤٪ بأنّ إجراء انتخابات رئاسيّة هو الإجراء الذي يجب أن يكون له الأولويّة.

إنّ تحليل اتجاهات الرأي العام الفلسطينيّ في كلٍ من الضفة وغزة نحو أهم إجراء لتحقيق المُصالحة الفلسطينية يعكس عدم وجود تباينات بين مُستجيب الضفة وغزة بشأن أولوية الإجراءات؛ إذ يتفق المُستجيبون على أنّ إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية هو أهم إجراء يجب عمله من أجل تحقيق المُصالحة الوطنية، وبنسبة

هل يقبل الفلسطينيون بتقديم مزيد من التنازلات

وفي السياق نفسه، ومن أجل تعميق إدراكنا لاتجاهات الرأي العام الفلسطينيّ نحو المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تم سؤال الفلسطينيين حول إن كانوا يوافقون على قبول مجموعة من الشروط التي عادة ما يجري تداولها بوصفها قضايا أساسية يجب على الفلسطينيين الموافقة عليها من أجل الوصول إلى اتفاق سلام نهائيّ مع إسرائيل، وهي: الاعتراف بيهودية إسرائيل، التعويض بدلاً من حق العودة، تبادل الأراضي، نزع السلاح الفلسطيني، إبقاء سيطرة إسرائيل على المنافذ البحرية والبرية والجوية، إبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار، احتفاظ إسرائيل ببعض المستوطنات/ البؤر الاستيطانية، تقسيم القدس الشرقية، استمرار التنسيق الأمني.

وقد طُلب من المستجيبين إبداء رأيهم إن كانوا يوافقون على كل إجراء من هذه الإجراءات أو يعارضونه في سبيل توقيع اتفاق سلام نهائيّ مع إسرائيل. وقد أظهرت النتائج أنّ هنالك شبه إجماع بين الفلسطينيين على معارضة كل إجراء من هذه الإجراءات؛ إذ عبّر ما نسبته ٨٠٪ إلى ٩٥٪ من الرأي العام الفلسطيني عن معارضته لهذه الإجراءات. وتجدر الإشارة إلى أنّ الرأي العام الفلسطينيّ لديه مواقف محددة وواضحة تجاه هذه الموضوعات؛ إذ إنّ نسبة الذين أفادوا بـ "لا أعرف" أو رفضوا الإجابة لم تتجاوز ١٪ عند سؤالهم عن كل إجراء من هذه الإجراءات.

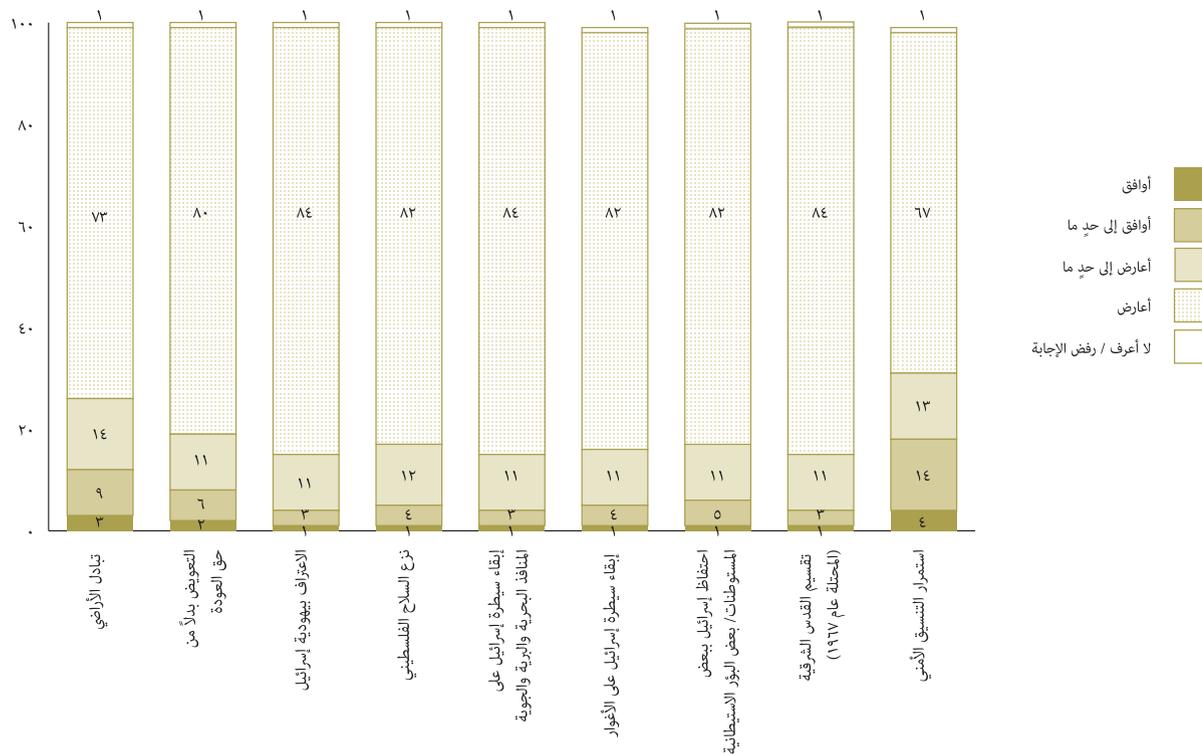
أما الإجراءات التي حظيت بأعلى نسب معارضة من قبل الرأي العام الفلسطيني (أكثر من ٩٠٪) فهي: تقسيم القدس الشرقية، والاعتراف بيهودية إسرائيل، وإبقاء سيطرة إسرائيل على المنافذ البحرية والبرية والجوية، ونزع السلاح الفلسطيني، وإبقاء سيطرة إسرائيل على الأغوار، والاحتفاظ ببعض البؤر الاستيطانية (المستوطنات)، والتعويض بدلاً من حق العودة.

وعند تحليل اتجاهات الرأي العام الفلسطينيّ تجاه قبول هذه الشروط أو معارضتها في كل من الضفة وغزة، فتشير النتائج، وبشكلٍ جليّ، إلى توافق مُستجيب كل من الضفة وغزة برفض هذه الشروط وبنسبٍ مُتقاربة.

إنّ التوافق الفلسطيني إلى حد الإجماع على رفض هذه الشروط يعكس بشكلٍ واضح أنّ الرأي العام الفلسطيني يرفض أن يُقدّم الفلسطينيين المزيد من التنازلات من أجل تحقيق اتفاق سلام مع الإسرائيليين. كما أنّ شبه الإجماع على رفض هذه الشروط يعكس

الشكل (٣)

الرأي العام الفلسطيني: المعارضون والموافقون على مجموعة من الشروط للوصول إلى اتفاق سلام نهائي مع إسرائيل



الجدول (١)

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو مجموعة من الإجراءات لتحقيق المصالحة الوطنية حسب أهميتها

أهم إجراء	ثاني أهم إجراء	ثالث أهم إجراء	تساوي الجميع	لا يعد أي منها مهماً	لا أعرف / رفض الإجابة
إعادة هيكلة منظمة التحرير الفلسطينية	٢٥	٢٧	٥	١	٤
انتخابات تشريعية	٣٦	٢٥			
انتخابات رئاسية	٢٩	٢٨			

وفي الإطار نفسه، فقد تم سؤال الفلسطينيين حول مدى تأييدهم أو معارضتهم لعودة المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب في عام ٢٠٠٦، والذي انتهت ولايته الدستورية وتوقف عن القيام بأعماله منذ عدّة سنوات. وأظهرت النتائج أنّ نصف المُستجيبين الفلسطينيين (٤٩%) يؤيّدون عودة المجلس التشريعي الفلسطيني لممارسة مهامه وأعماله (١٨% يؤيّدون بشدة، و٣١% يؤيّدون ذلك)، مقابل معارضة ٣٦% من المُستجيبين (١٩% يعارضون، و١٧% يعارضون بشدة).

ومن المهم الإشارة إلى أنّ تحليل اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو هذا الموضوع في كل من الضفة وغزة يظهر أنّ نسب التأييد متقاربة ما بين مُستجيبَي الضفة ومُستجيبَي غزة على عودة المجلس التشريعي المنتخب في عام ٢٠٠٦ لممارسة مهامه وأعماله؛ إذ أيد ذلك ٥٠% من مُستجيبَي الضفة و٤٧% من مُستجيبَي غزة. لكنّ نسب المعارضة لعودة المجلس التشريعي لممارسة أعماله بين مُستجيبَي غزة هي أعلى بالمقارنة مع الضفة؛ إذ إنّ ٤٥% من مُستجيبَي غزة يعارضون عودة المجلس التشريعي لممارسة مهامه وأعماله (٢٤% أعارض، و٢١% أعارض بشدة)، مقابل معارضة ٣٣% من مُستجيبَي الضفة (١٨% أعارض، و١٥% أعارض بشدة). ومن المرجّح أنّ هذا التباين يشير إلى موقفٍ احتجاجي نحو حماس من قبل مُستجيبَي غزة. ومن الجدير بالملاحظة أنّ نسبة المُستجيبين الذين أفادوا بـ "لا أعرف" حول هذا الموضوع في الضفة بلغت ١٨%، مقابل ٨% في غزة.

ثانياً: اتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل" والمرحلة الانتقالية الثانية

لقد أدت الثورة اليمنية التي اندلعت في شباط/ فبراير ٢٠١١ إلى توافق القوى السياسيّة والمجتمعيّة المختلفة في اليمن على "المبادرة الخليجية"، والتي نصّت على مرحلةٍ انتقاليّةٍ لا يتجاوز مداها عامين، يجري خلالها الحوار بين جميع القوى السياسيّة للتوافق على مختلف القضايا السياسيّة، والعمل على تأسيس نظامٍ سياسيٍّ ديمقراطيٍّ يُحقّق أهداف الثورة اليمنية. وقبيل انتهاء المرحلة الانتقاليّة المتفق عليها في المبادرة، توصل مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى اعتماد "وثيقة الحوار الوطني الشامل" في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤.

٣٨% في الضفة و٣٧% في غزة. وعلى الرّغم من وجود بعض التباينات بين مُستجيبَي الضفة وغزة حول أولويّة إجراء انتخاباتٍ تشريعيّةٍ أو رئاسيّةٍ من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، فإنّ هذه الفروق طفيفة وغير جوهرية من الناحية الإحصائية. ومن المهم الإشارة إلى أنّ ٥٠% من الرأي العام الفلسطيني أفاد بأنّ هذه الإجراءات يجب أن تكون لها الأولويّة نفسها.

وفي إطار تعميق المعرفة باتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو المصالحة الوطنية، فقد تم سؤال المُستجيبين ضمن صيغة السؤال المفتوح عن رأيهم في أهم عائقٍ وثاني أهم عائقٍ أمام تحقيق المصالحة الوطنية. وتظهر النتائج بأنه ليس هناك توافق على سبب واحد بوصفه عائقاً أمام المصالحة الفلسطينية؛ فقد ذكر مستجيبو فلسطين أكثر من ٥٠٠ إجابة كعوامل معوقة أمام تحقيق المصالحة الوطنية تم تجميعها في ١٣ بنداً رئيساً.

يتوافق ٣٥% من المُستجيبين على أنّ المصالح الحزبية أو الشخصية لقيادات الفصائل الفلسطينية تُمثّل العائق الأهم أمام تحقيق المصالحة الوطنية، في حين أنّ ٢٠% أفادوا بأنّ الاحتلال الإسرائيلي هو العائق الرئيس، فيما أفاد ٩% بأنّ التدخل الخارجي (الولايات المتحدة، إسرائيل، إيران، بلدان عربيّة) تمثل العائق الأساسي أمام تحقيق المصالحة. وأفاد ٤% بأنّ قيادة حماس وحكومة غزة تمثل العائق الأهم، وبنسبةٍ متطابقةٍ أفاد ٤% من الفلسطينيين بأنّ مواقف قيادة فتح والسلطة الفلسطينية تمثل العائق الأهم أمام تحقيق المصالحة الوطنية.

الانتخابات الرئاسيّة والتشريعيّة

وفي سياق التعرّف على اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو المصالحة الوطنية، وبخاصّة ارتباط مباحثات المصالحة عادةً بالانتخابات التشريعية والرئاسية، وفي ضوء مرور عدّة سنوات على انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس الفلسطيني محمود عباس، وكذلك انتهاء فترة المجلس التشريعي الفلسطيني؛ فقد تم التعرّف على آراء الفلسطينيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية من خلال السؤال التالي: هل تعتقد أنّ الأولوية يجب أن تكون لإجراء انتخاباتٍ رئاسيةٍ أم تشريعيةٍ؟ تظهر النتائج أنّ الرأي العام الفلسطيني منحاظ إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بصورة متزامنة؛ إذ إنّ ٤٤% يؤيّدون مثل هذا الإجراء، في حين فضّل ٢٤% إجراء انتخاباتٍ رئاسيةٍ أولاً، وفضل ١٣% أن يكون لإجراء انتخاباتٍ تشريعيّةٍ الأولويّة.

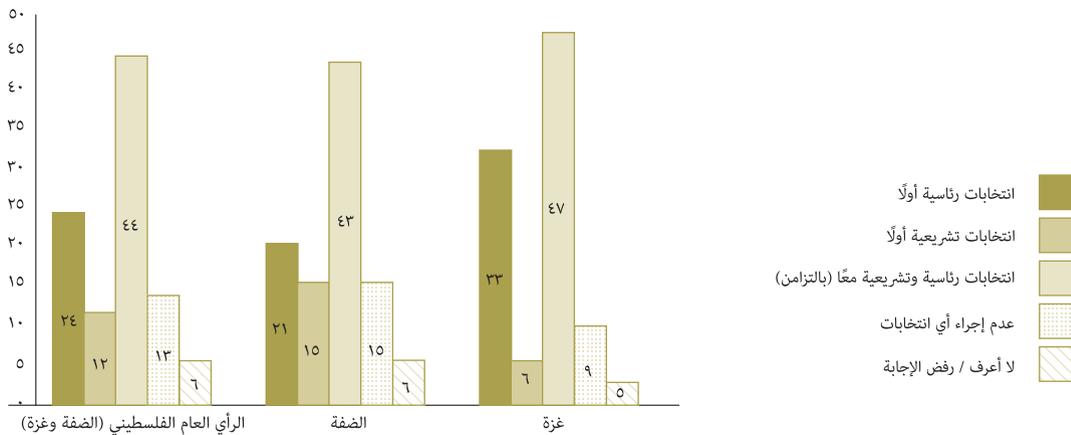
الجدول (٢)

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني تجاه أهم عائق وثاني أهم عائق أمام تحقيق المصالحة الوطنية

المعدل (أهم عائق + ثاني أهم عائق)	ثاني أهم عائق	أهم عائق	
٣٠	٢٤	٣٥	المصالح الحزبية أو الشخصية لقيادات الفصائل الفلسطينية
١٩	١٧	٢٠	الاحتلال الإسرائيلي
١٣	١٩	٩	تدخل أطراف خارجية
٤	٤	٤	عدم وجود نية ورغبة في المصالحة
٤	٣	٤	مواقف قيادة حماس وحكومة غزة
٤	٣	٤	مواقف قيادة فتح والسلطة الفلسطينية
٣	٣	٢	انتشار الخلاف والحقد بين الطرفين
٣	٤	٢	مشاكل اقتصادية
٣	٣	٢	اختلاف وجهات النظر والانقسام بين الطرفين حول موضوعات أساسية
١	١	١	عدم الاستقرار الأمني
٠,٤	١	٠,٣	عدم وجود ديمقراطية وتعددية سياسية
٠,٤	١	٠,٢	الأوضاع في البلدان العربية وانشغالها عن مساندة القضية الفلسطينية
٠,٢	٠,١	٠,٣	الانتخابات الرئاسية والتشريعية
٣	٣	٢	أسباب أخرى
١٤	١٦	١٣	لا أعرف / رفض الإجابة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

الشكل (٤)

اتجاهات الرأي العام الفلسطيني نحو أولوية إجراء انتخابات رئاسية، أو تشريعية، أو رئاسية وتشريعية معاً، أو عدم إجراء أي منهما



اتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

في إطار التعرف على اتجاهات الرأي العام اليمني نحو مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، فقد قام استطلاع المؤشر العربي بقياس مدى تأييد اليمنيين لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" أو معارضتهم لها، والتي تُمثل خلاصة مخرجات المؤتمر. وتظهر النتائج أنّ ٥٠٪ من الرأي العام اليمني قد عبّروا عن تأييدهم لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" (٢٦٪ أفادوا بأنهم يؤيدون بشدة الوثيقة، و٢٤٪ يؤيدونها إلى حد ما). وبالمقابل، فإنّ ٢٦٪ من الرأي العام اليمني عبّروا عن معارضتهم لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، وكانت نسبة الذين عبّروا عن معارضتهم بشدة للوثيقة ١٦٪، وهي أقل بصورة جوهرية من الناحية الإحصائية من نسبة الذين أيدوها بشدة (٢٦٪). وعلى الرّغم من أهمية الحدث، فقد أفاد ٢٥٪ من المستجيبين بأنه ليس لديهم معرفة أو دراية بالوثيقة. وهذا لا يعني، بالضرورة، أنّهم على غير دراية بعملية الحوار الوطني أو أنّهم لا يعلمون بصدور الوثيقة، بل إنهم غير مطلعين على بنودها أو مقترحاتها كي يشكلوا رأياً مؤيداً أو معارضاً.

دوافع التأييد والمعارضة لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"

ومن أجل تعميق المعرفة باتجاهات الرأي العام اليمني نحو "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، فقد سُئل اليمنيون وعبر صيغة السؤال المفتوح عن دوافع تأييدهم للوثيقة أو معارضتهم لها وأسباب ذلك. فأورد المستجيبون المؤيّدون للوثيقة العديد من الأسباب والعوامل، وكان أكثر الأسباب تكراراً وبنسبة ٥٦٪، بأنّ الوثيقة تُمثل المخرج الملائم لما يمرّ به اليمن من أزمة، وقد جَنّبته صراعاتٍ وحرّوباً أهليّة كانت من الممكن أن تندلع لولا توافق المؤتمر الوطني على وثيقة الحوار. وأفاد نحو ١٧٪ منهم بأنّ سبب تأييدهم للوثيقة أنّها أُسست من أجل بناء دولة حديثة وديمقراطية قائمة على المواطنة. فيما قال ١١٪ من المؤيّدون بأنّ الوثيقة حافظت على وحدة اليمن وجنّبتة احتمال الانقسام، وفسّر ٧٪ من المستجيبين المؤيّدون موقفهم بأنّ الوثيقة لَبّت جميع مطالب الثورة أو بعض مطالبها الرئيسيّة. وأيد ٣٪ من المستجيبين الوثيقة لأنّ آليّة الحوار انتصرت، وهي تُمثل نموذجاً وإنجازاً مهماً لتجاوز الخلافات السياسيّة والحزبيّة لقادة القوى السياسيّة والمجتمعيّة في اليمن، فيما اعتبر ما نسبته ٣٪ من المؤيّدون بأنّ سبب تأييدهم للوثيقة يعود لاعتمادها النظام الفدرالي، وهو النظام الأكثر ملاءمة لليمن حسب رأيهم.

أما المستجيبون المعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، فقد أوردوا العديد من العوامل والأسباب لتفسير معارضتهم لها، وقد كان على رأس هذه الأسباب اعتقاد ما نسبته ٣٤٪ منهم بأنّ اعتماد النظام الفدرالي سيؤدي إلى تقسيم اليمن أو يهدد لذلك. فيما عزا ٢٠٪ منهم أسباب المعارضة إلى أنّ الوثيقة لم تحقّق مطالب الجنوبيين أو الحراك الجنوبي، وفسّر ١٦٪ منهم بأنّ الوثيقة لم تحقّق جميع مطالب الثورة وأهدافها، وقال ٨٪ منهم إنّهم يعارضونها لأنّ الحوار أو الوثيقة لا يُمثّلان جميع الأطراف السياسيّة والشرايح الاجتماعيّة، وعبر ٥٪ منهم عن رفضهم لأنّ الوثيقة فُرضت من الخارج.

تعكس العوامل التي أوردتها المستجيبون المعارضون للوثيقة أنّ نحو ثلث المعارضين لا ينطلقون في معارضتهم من موقف مبدئي، بل لأنّ توقعاتهم لمخرجات مؤتمر الحوار الوطني كانت أكبر مما جاء في الوثيقة، أو لأنهم اعتقدوا بعدم تمثيل جميع الأطراف السياسيّة في عملية الحوار، أو انحياز الوثيقة لمطالبات أطراف سياسيّة بعينها.

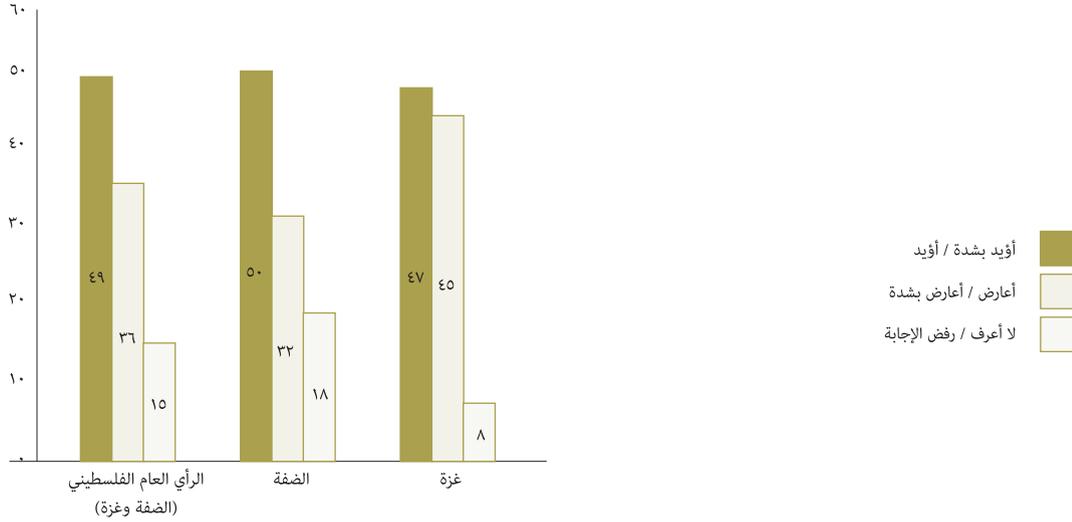
وعلى الرّغم من أنّ أغلبية الرأي العام اليمني عبّرت عن تأييدها لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، فإنّ هناك تياراً مهماً عبّر عن معارضته لهذه الوثيقة ومثّل ٢٦٪ من الشّارع اليمني، لذا يتعين عدم إغفاله. إنّ تحليل دوافع التأييد والمعارضة يشير إلى مجموعة من التّحديات التي ينبغي التصدي لها من أجل المحافظة على تأييد واسع لوثيقة الحوار الوطني؛ وأهمها ضرورة قيام الدولة اليمنيّة بإجراءاتٍ ممنهجةٍ وسريعةٍ في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار وتعزيز الديمقراطيّة والتعددية والمشاركة في الحكم. ومن شأن العمل على تنفيذ البنود الرئيسيّة للوثيقة أن يساهم في تعميق الثقة بأنّ توصياتها سوف تنفذ. إن عدم معرفة نحو ربع المستجيبين اليمنيين ببنود وثيقة الحوار الوطني تشير إلى حاجة ملحة إلى التعريف بالتوصيات الرئيسيّة للوثيقة.

اتجاهات الرأي العام اليمني نحو بعض الإجراءات في المرحلة الانتقاليّة الثانية

في ضوء انتهاء المرحلة الانتقاليّة التي استمرت عامين، ومع انتهاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل وصدور "وثيقة الحوار الوطني الشامل"، فقد توافق أعضاء المؤتمر على تمديد هذه المرحلة لمدة زمنيّة لا تتجاوز سنة واحدة بحسب نصّ وثيقة "ضمانات مخرجات الحوار الوطني الشامل"؛ وذلك لاستكمال تنفيذ المهّمات والمخرجات التي اتفقت عليها في "وثيقة الحوار الوطني الشامل".

الشكل (٥)

المؤيدون والمعارضون لعودة المجلس التشريعي الفلسطيني (المنتخب عام ٢٠٠٦) لممارسة مهامه وأعماله



الشكل (٦)

المؤيدون والمعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل في اليمن"



الجدول (٣)

العوامل التي أوردتها المستجيبون المؤيدون لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" باعتبارها أسباباً لتأييدهم (% من مجموع المؤيدين)

العوامل	%
أخرجت البلاد من الأزمة وجنّبت اليمن صراعات وحروباً أهلية محتملة	٥٦
تؤسس لدولة حديثة وديمقراطية	١٧
حافظت على وحدة اليمن	١١
تلبّي جميع مطالب الثورة والشباب أو بعضها	٧
لأنّ النظام الفدرالي هو الأكثر ملاءمة لليمن	٣
نجاح الحوار كآلية لتجاوز الخلافات السياسية والحزبية	٣
عوامل أخرى	٢
لا أعرف	١
المجموع	١٠٠

الجدول (٤)

العوامل التي أوردتها المستجيبون المعارضون لـ "وثيقة الحوار الوطني الشامل" باعتبارها أسباباً لمعارضتهم (% من مجموع المعارضين)

العوامل	%
اعتماد النظام الفدرالي سيؤدي إلى تقسيم اليمن	٣٤
لم تحقّق مطالب الجنوب	٢٠
لم تحقّق جميع مطالب الثورة وأهدافها	١٦
عدم تمثيل جميع الأطراف السياسية والشرائح الاجتماعية	٨
لأنّها فرضت من الخارج	٥
ضدّ عملية الحوار أصلاً	٤
الانحياز لبعض الأطراف وأجندتها على حساب أطراف أخرى	٤
عدم الثقة بتطبيق البنود والمقترحات	٣
لن تحلّ الأزمة التي يعيشها اليمن	٣
عوامل أخرى	١
لا أعرف	٣
المجموع	١٠٠

ورئاسته الحالية وبصلاحياته التشريعية نفسها؛ إذ أيد هذا المقترح ١٧٪ من المستجيبين، مقابل معارضة ٨١٪ لذلك.

أما أكثر الإجراءات تأييداً في مقترحات تمديد المرحلة الانتقالية، فقد كان التأييد لإجراء انتخابات نيابية ورئاسية بعد إقرار الدستور مباشرةً ونسبة ٦٩٪، في حين عارض هذا القرار ٢٩٪ من المستجيبين اليمينيين. ومما لا شك فيه أن تأييد إجراء انتخابات رئاسية ونيابية بُعيد إقرار الدستور يوضح أن عدم التأييد لبقاء الحكومة أو مجلس النواب المنتخب في عام ٢٠٠٣ هو ليس اعتراضاً على المقترح بقدر الاعتراض على الأداء الحكومي والنيابي، إضافةً إلى طول فترة استمرار مجلس النواب (١١ سنة).

مفهوم الرأي العام اليمني للنظام الاتحادي/ الفدرالي

لقد تضمّنت "وثيقة الحوار الوطني الشامل" أن يصبح اليمن دولةً تعتمد نظام الحكم الاتحادي/ الفدرالي، كما نصت على أن الدولة الاتحادية تتكون من ستة أقاليم: اثنان في الشطر الجنوبي، وأربعة في الشطر الشمالي. وأثار هذا القرار، سواء أكان على صعيد اعتماد

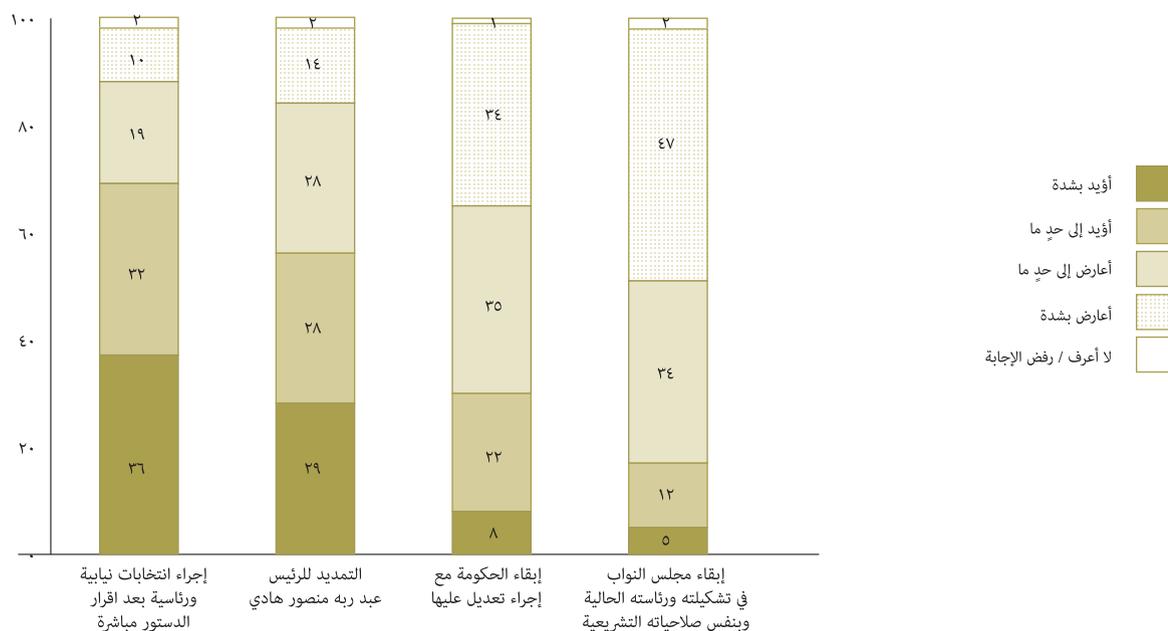
وفي هذا السياق، سُئل المُستجيبون حول إن كانوا يؤيدون أو يعارضون بعض القرارات والإجراءات المُتعلّقة بالمرحلة الانتقالية الثانية، والتي نصّت عليها وثيقة "ضمانات مُخرجات الحوار الوطني الشامل". وتتمثّل هذه القرارات بالتمديد للرئيس عبد ربه منصور هادي، وإبقاء الحكومة مع النص على إجراء تعديلاتٍ وزاريةٍ عليها، وإبقاء مجلس النواب (البرلمان) المُنتخب في عام ٢٠٠٣ في تشكيلته ورئاسته الحالية وبصلاحياته التشريعية نفسها، وإجراء انتخاباتٍ نيابيةٍ ورئاسيةٍ بعد إقرار الدستور مباشرةً.

وأظهرت النتائج أن أكثرية الرأي العام اليمني تؤيد قرار التمديد للرئيس عبد ربه منصور هادي؛ إذ يؤيد أكثر من نصف الرأي العام اليمني هذا القرار، أي بنسبة ٥٦٪. وبالمقابل، فقد عارض نحو ٤٢٪ من المُستجيبين قرار التمديد للرئيس. أما نسبة التأييد لإبقاء الحكومة مع إجراء تعديل عليها فقد جاءت ٣٠٪ من الرأي العام اليمني، فيما عارض هذا القرار ما نسبته ٦٩٪.

وكانت أقلّ نسب التأييد بالنسبة إلى إجراءات تمديد المرحلة الانتقالية هو قرار إبقاء مجلس النواب المُنتخب في عام ٢٠٠٣ في تشكيلته

الشكل (٧)

المؤيدون والمعارضون لبعض القرارات والإجراءات المُتعلّقة بالمرحلة الانتقالية الثانية (%)



الجدول (٥)

اقتُرحت وثيقة الحوار الوطني أن يكون شكل الدولة في اليمن اتحادياً/ فدرالياً. برأيك، ما هو النظام الاتحادي/ الفدرالي؟

تعريف اليمنيين للنظام الاتحادي/ الفدرالي	%
اعتماد نظام الأقاليم في إدارة البلاد	٢٨
حكومة مركزية ذات سياسة دفاعية وخارجية واحدة مع صلاحيات للأقاليم لإدارة شؤونها المالية والإدارية باستقلالية	٢٢
نظام يتمتع فيه سكان كل إقليم وإدارته باستخدام موارده المالية الخاصة	١١
نظام يعتمد اللامركزية	٥
نظام يؤدي إلى تقسيم البلاد	٢
نظام يحافظ على وحدة اليمن ويجنبه النزاعات والانقسامات	١
نظام حكم أكثر ديمقراطية وعدالة	١
الحكم الذاتي	١
أخرى	٠,٥
لا أعرف / رفض الإجابة	٢٩
المجموع	١٠٠

أمّا على صعيد ما طرحه الرأى العامّ اليمنيّ في إطار تعريف النظام الاتحاديّ/ الفدراليّ، فإنّ ٢٨٪ من المستجيبين أفادوا بأنّ النظام الفدراليّ هو النظام الذي يقسم البلاد إلى أقاليم متعدّدة من دون أن يوضّحوا صلاحيّات هذه الأقاليم وطبيعة علاقاتها مع الحكومة المركزية، بل إنّ بعض المستجيبين أجابوا عن هذا السؤال المفتوح بطريقة إخبارية تُفيد بما اقترحت وثيقة الحوار الوطنيّ. فيما أفاد نحو ربع المستجيبين بأنّ النظام الاتحادي هو النظام الذي ينصّ على وجود حكومة مركزية لها سياسة دفاعية، وخارجية، ومالية واحدة مع استقلالية الأقاليم في إدارة شؤونها الداخلية. وأفاد ١١٪ من اليمنيين بأنّ النظام الفدرالي هو نظام يتمتع به سكان كل إقليم باستخدام موارده الخاصة. وبذلك، فإنّ هؤلاء المستجيبين ركزوا في تعريفهم لهذا النظام على سيطرة الأقاليم على مواردها الطبيعية أو المالية من دون ذكر تنظيم العلاقة بين الأقاليم والحكومة المركزية بصفة عامة حتى على صعيد إدارة الثروات الطبيعية والموارد المالية لتلك الأقاليم. وأفاد ٥٪ من المستجيبين بأنّ هذا النظام يحقق إدارة لا مركزية.

النظام الفدرالي أم على صعيد عدد الأقاليم وألية تقسيمها، جدلاً واسعاً بين الأعضاء المشاركين في مؤتمر الحوار الوطني من جهة، وبين المواطنين اليمنيين من جهة أخرى. وفي هذا الإطار، أخذ استطلاع المؤشر العربيّ على عاتقه هدف التعرّف على مفهوم الرأى العامّ اليمنيّ للنظام الاتحاديّ/ الفدراليّ، واعتمد صيغة السؤال المفتوح التالي: "اقتُرحت وثيقة الحوار الوطنيّ أن يكون شكل الدولة في اليمن دولةً اتحاديةً/ فدراليةً. برأيك، ما هو النظام الاتحاديّ/ الفدراليّ؟". وأظهرت النتائج أنّ ٧٥٪ من الرأى العامّ اليمنيّ كان قادراً على تقديم تصوّره أو تعريفه الذاتيّ لنظام الدولة الاتحاديّة، في حين أفاد ٢٢٪ من المستجيبين بأنهم لا يعرفون ما هو النظام الاتحاديّ/ الفدراليّ، ورفض ما نسبته ٢٪ الإجابة.

لقد أورد المستجيبون، مستخدمين مفرداتهم الخاصة، أكثر من ٥٠٠ تعريف للنظام الاتحادي تعبّر جميعها عن معرفة ودراية متفاوتة بالنظام الاتحاديّ/ الفدراليّ أو عن موقفٍ سياسيٍّ تجاه هذا النظام في ضوء توصية وثيقة الحوار الوطنيّ باعتماده. مقابل أقلّ من ٠,٥٪ أوردوا تعريفات ليست لها علاقة بالموضوع.

الشخصية والحزبية لقيادات الفصائل الفلسطينية، والاحتلال الإسرائيلي.

أما الرأي العام اليمني، فقد عبّرت أغلبيته عن تأييدها لوثيقة الحوار الوطني الشامل، وكانت نسبة المؤيدين لهذه الوثيقة تمثل ضعف المعارضين لها، فيما لم يحدّد ربع المستجيبين موقفًا لأنهم ليسوا على دراية أو معرفة بنود الوثيقة وتوصياتها.

ويشير تحليل النتائج إلى أنّ المحافظة على تأييد واسع لوثيقة الحوار الوطني يتطلب التعامل مع مخاوف شريحة واسعة من اليمنيين التي تعتقد بأنّ النظام الفدرالي يعني العمل على تقسيم اليمن، وكذلك التعامل مع مخاوف الذين ليس لديهم ثقة في تطبيق بنود الوثيقة، فضلًا عن أنّ ذلك يتطلب إجراءات حكومية تعزز الأمن والاستقرار. كما تظهر النتائج أنّ هناك حاجةً لجهد تعريف بالوثيقة وتوصياتها؛ وهو أمر مهم لإنجاحها والمحافظة على تأييدها.

وأظهرت النتائج أنّ أكثرية الرأي العام اليمني تؤيد إجراء انتخابات رئاسية ونيابية بعد إقرار الدستور؛ أي خلال فترة عام كحد أقصى من تاريخ إقرار وثيقة الحوار الوطني. وأخيرًا، فإنّ أكثرية الرأي العام اليمني لديها تصورات ذات أهمية حول طبيعة النظام الفدرالي الذي نصت عليه وثيقة الحوار الوطني بوصفه نظامًا لحكم اليمن.

فيما عرّف بعض المستجيبين النظام الاتحادي بناءً على موقفهم السياسي منه؛ إذ أفاد ٢٠٪ منهم بأنه نظام يؤدي إلى تقسيم البلاد، و١٠٪ منهم بأنه نظام يحافظ على وحدة اليمن ويجنبه الانقسام، و١٠٪ منهم بأنه نظام حكم أكثر ديمقراطية وعدالة للمواطنين.

خلاصة

بالنسبة إلى استطلاع الرأي العام الفلسطيني، فقد أظهرت النتائج بأنه متوافق إلى حد الإجماع على أنّ "اتفاق الإطار" الذي يروّج له وزير الخارجية الأميركي جون كيري يصب في تحقيق المصالح الإسرائيلية، وهو يُعبّر بشكلٍ جليّ عن رفضه لهذا الاتفاق. كما أنّ الرأي العام الفلسطيني متوافق على رفض الشروط التي عادةً ما تطرح على الجانب الفلسطيني كشرط لتوقيع اتفاق سلام نهائيّ مع إسرائيل. إنّ الرأي العام الفلسطيني غير مُستعد على الإطلاق لتقديم تنازلات في هذه الموضوعات التي أصبحت بمنزلة ثوابت أساسية للشعب الفلسطيني.

كما أظهرت النتائج أنّ الرأي العام الفلسطيني قد أورد العديد من الأسباب كعوامل مُعوقة للمصالحة الوطنية، وعلى رأسها المصالح



المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

يعقد المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات

مؤتمر العرب والولايات المتحدة الأميركية

الدوحة

في الفترة من ١٤ إلى ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٤

يبحث هذا المؤتمر علاقة العرب بالولايات المتحدة الأميركية، ضمن سلسلة المؤتمرات التي تتناول علاقات العرب بالقوى الإقليمية والدولية.

يسعى المؤتمر إلى تفكيك هذه العلاقة المركبة، وإلى التعرف على أوجهها المختلفة، آخذاً في الحسبان التحولات التي طرأت عليها، منذ أن بدأ احتكاك العرب بالولايات المتحدة الأميركية قبل نحو قرنين، وذلك من خلال إتاحة فرصة مناقشة القضايا والإشكاليات البحثية المختلفة، بشأنها.

يشترك في المؤتمر نحو أربعين باحثاً عربياً وأميركياً من المتخصصين.

لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمركز

www.dohainstitute.org